Conférence du PP Mohamad Fawaz

15 décembre 2014

لمحة عن تاريخ لبنان في القرن التاسع عشر

أبدأ مداخلتي بالتوضيح بأنني لست مؤرخاً ولا أستاذ تاريخ ولا أدعيه. ولكنني أقرأ التاريخ مع قناعتي بأن الاستفادة منه ليست بسرد الأحداث فقط، بل، وعلى الأخص، بتحليل أسبابها ونتائجها والتعلم منها والعمل على عدم تكرار أخطائها.

سأحاول في مداخلتي بيان الأحداث الرئيسية في القرن التاسع عشر (1840 – 1860) مع أسبابها ونتائجها. ولكي لا أدخل في متاهات المفاهيم المختلفة لتاريخ لبنان،

وبما أنني لست مؤرخاً كما قلت،

سآخذ ما سأقوله من كتاب "تاريخ لبنان الحديث" لأستاذ التاريخ في الجامعة الأميركية في بيروت الدكتور كمال الصليبي. والذي يقول في مقدمته:

"وقد حاولت أن أروي التاريخ دون تبرير أو إدانة فآمل أن يتسع صدر القارئ اللبناني، مهما كان رأيه في الأمر، لمثل هذه المعالجة التي انما آثرتها خدمة للحقيقة".

يقول الدكتور كمال الصليبي:

- منذ سنة 1516 كانت جميع الأراضي اللبنانية تحت السيادة العثمانية ولم تُستعمل عبارة "لبنان" استعمالاً رسمياً إلا بعد إنشاء المتصرفية (سنة 1861).

أما عبارة جبل لبنان فكانت تُطلق أصلاً على المناطق التي يسكنها الموارنة في جهة بشري وبلاد البترون وجبيل. وكان يقابلها ما سمي بـ جبل الدروز إلى الجنوب. ولم يكن للمنطقة الدرزية أية علاقة بمناطق الموارنة في الشمال قبل القرن السابع عشر. وما جاءت أواخر القرن الثامن عشر حتى كان قد استقر عدد كبير من الموارنة في المناطق الدرزية فشملت عبارة "جبل لبنان" الشمال والجنوب معاً.

- كانت أراضي الامارة المعنية ومن بعدها الشهابية تتألف في جزئها الأساسي من المقاطعات المارونية والدرزية والتي شكلت فيما بعد متصرفية جبل لبنان. لكن كثيراً ما كان الأمراء المعنيون والشهابيون يبسطون نفوذهم على المناطق المتاخمة. وبإمكاننا تحديد لبنان تاريخياً في أثناء العهد العثماني بالمنطقة التي تأثرت مباشرة بالحكم المعني ثم الشهابي. وهي منطقة لا تختلف في حدودها عن لبنان الحديث. وقد نشأت فيها من مطلع القرن السابع عشر شخصية مميزة ووحدة سياسية، رعتها وحافظت عليها الأسر والحكومات التي تعاقبت على تدبير شؤون البلاد. فقد كانت الاعتبارات السياسية المشتركة تجمع، على صعيد الزعامات الاقطاعية، مختلف الطوائف، وتوحد صفوفها. وقلما حالت الاختلافات الدينية دون التعاون بين الأمراء والمشايخ الموارنة والملكيين والدروز والشيعة والسنة. وكان الفلاحون الدروز والنصارى والمسلمون يقفون جنباً إلى جنب ذودا عن الديار. ويمكن القول إنه في القرن السابع عشر ارتبط الدروز سياسياً بموارنة جبل لبنان، وهكذا كان منذ عهد الامارة ان عاش الموارنة والدروز والسنة والشيعة والروم الارثوذكس والروم الكاثوليك معاً في لبنان وقامت بينهم روابط سياسية تشدهم جنباً إلى جنب بسلام.

- انتصبت الأسرة الشهابية على رأس الأسر اللبنانية الاقطاعية. وقد بقيت في الحكم حتى آخر عهد الامارة سنة 1842. وبتأييد من الجزار حاكم عكا والجنبلاطيين الدروز أصبح بشير الثاني أميراً على لبنان في أطول فترة حكم (52 سنة من 1788 إلى 1840).

كان بشير الثاني في سنته العاشرة في الحكم حين غزا نابوليون بونابرت مصر في 1798. فانقلبت الأوضاع في الشرق الأدنى، وازداد التنافس الأوروبي على النفوذ في المنطقة. وتحالف بشير الثاني مع قوى خارجية تمكنه من اخضاع خصومه في الداخل. كما شاء طموحه أن يجعل من الامارة عنصراً فعالاً في الشؤون الاقليمية والدولية. فحالف قوى وابتعد عن أخرى. ولكن التزاماته وارتباطاته الخارجية

أدت إلى سقوطه وإلى انهيار الامارة وانجراف لبنان في الفوضى. وقلما أفاد البلد الصغير من تورطه في نزاع دولي. فأياً كان الجانب الذي يؤيده، تُضحَى مصلحته الحقيقية على مذبح المصالح العليا. وكثيراً ما يُخفى عنه حلفاؤه أهدافهم البعيدة، فينساق إلى مواقف معقدة يصعب عليه إدراكها أو التحكم بها فيصبح تحت رحمة القوى التي تسود.

- بعد وفاة الجزار والي عكا سنة 1804 سارع بشير الثاني إلى كسر شوكة الأسر الاقطاعية لاسيما الدرزية منها. وانفرد الشيخ بشير جنبلاط، رأس اسرته، بالوقوف سياسياً في وجه الأمير الحاكم.

- كان محمد علي باشا والي مصر (1805 – 1849) في ذلك الحين أقوى موالي السلطان، ولكنه طمع في بلاد الشام فأخذ يوطد صلاته ببشير الثاني. واستفاد بشير الثاني من هذا الواقع للقضاء على من تبقى من خصومه وفي طليعتهم حليفه السابق الشيخ بشير جنبلاط. وعندما رفض بشير الثاني التعاون مع الشيخ بشير جنبلاط على الرغم من محاولة تقرب هذا الأخير منه، فر الشيخ بشير جنبلاط إلى حوران. فزحف بشير الثاني على المختارة معقل الأسرة الجنبلاطية، فهدم قصره هناك وصادر أملاكه في الشوف. وانتهى الشيخ بشير جنبلاط مُعتقلاً في دمشق. ثم اقتيد إلى السجن في عكا حيث أُعدم خنقاً نزولاً عند رغبة بشير الثاني.

- في خريف 1831 أرسل محمد علي باشا ابنه ابراهيم لاحتلال البلاد الشامية. فما ان اقترب ابراهيم باشا من عكا حتى وقع الخصام بين الموارنة والدروز في البلاد ونشب القتال بين الفريقين في دير القمر والمتن والبقاع، وحاول الدروز تنظيم ثورة ضد الأمير بشير لإحراج ابراهيم باشا في زحفه. ولم يكن للدروز أي عذر في هذا الاحراج إلا عداؤهم للأمير بشير. أما الموارنة فاعتبروا الفاتح المصري صديقاً لهم. فكان إبراهيم باشا كلما احتل بلداً الغى القيود المفروضة على النصارى واليهود ووضعهم على قدم المساواة مع المسلمين. وظهر في نظر النصارى بمظهر المحرر خصوصاً في لبنان، حيث زاد تأييد النصارى للفاتح المصري لمعرفتهم بأنه حليف الأمير. وفي غضون السنوات التسع التي تلت، ظل الأمير عميلاً أميناً طائعاً لسادته المصريين، ينفذ تعليماتهم حتى وان كانت مخالفة لرأيه.
بعد سقوط عكا، زحف ابراهيم باشا، يرافقه بشير الثاني إلى دمشق. وخضعت بلاد الشام كلها للسيطرة المصرية. وعندما حاولت الجيوش العثمانية التصدي لابراهيم باشا سحقها ابراهيم باشا ووصل إلى الأناضول. فاستنجد السلطان بالدول الكبرى فلم تنجده. ولكن روسيا تدخلت فجأة مما أدخل تغيراً خطيراً في الوضع الدولي. وانقسمت الدول الكبرى إذ كانت فرنسا تؤيد محمد علي وتنظر إليه كأنه خليفة بونابرت الروحي في مصر. بينما سعت بريطانيا إلى الحد من مطامع محمد علي.
وكان لهذا الاختلاف بين بريطانيا وفرنسا أنه أملى في السنين التي تلت تطور الأحداث في البلاد الشامية. حيث تدخلت بريطانيا بشكل جدي ابتداء من سنة 1835 فعملت على ابعاد بشير الثاني عن محمد علي. وعندما تلقى بشير الثاني المقترحات البريطانية بتردد، عملت بريطانيا على تشجيع الدروز على بشير الثاني وحليفه محمد علي، كما عملت في محاولة عسيرة على ابعاد الموارنة عن فرنسا.

- سنة 1837 أمر ابراهيم باشا تطبيق قانون الجندية على دروز حوران. وكان رد الفعل على هذا الإجراء فورياً فوجد ابراهيم باشا نفسه وجهاً لوجه أمام حركة عصيان درزية شملت حوران. ولبى دروز وادي التيم نداء ابناء طائفتهم في حوران، فأعلنوا عصيانهم في أول ربيع 1838 يساندهم الدروز في بقية المناطق اللبنانية. عندئذ طلب إبراهيم باشا من الأمير بشير أن يرسل ابنه خليل على رأس أربعة آلاف مقاتل من نصارى لبنان للإشتراك في العمليات العسكرية في حوران ووادي التيم ضد المتمردين الدروز.
في مطلع صيف 1838 زحفت قوات إبراهيم باشا والأمير بشير معاً على وادي التيم. غير أن الدروز لم يكن لهم ما كان لأعدائهم من العدة والعدد، فداهمهم المصريون من ثلاث جهات تشد ازرهم قوات إضافية من نصارى لبنان بقيادة الأمير خليل ومن مسلميي المناطق الفلسطينية وانتهى الأمر باستسلام الدروز.

- أمام انتصارات ابراهيم باشا عزمت بريطانيا وروسيا والنمسا وبروسيا عزماً أكيداً على الحؤول دون انهيار السلطنة العثمانية بحيث يحل محلها هي الضعيفة امتداد حكم محمد علي القوي، بينما آثرت فرنسا الاستمرار في تأييد محمد علي. فعقدت الدول الكبرى، باستثناء فرنسا، سنة 1840 معاهدة لندن التي عرضت بموجبها على محمد علي ولاية مصر وراثيا وغيرها من المنافع لينسحب من سوريا. فثارت ثائرة فرنسا لكنها لم تكن على استعداد للمغامرة بحرب مع الدول الأوروبية من أجل محمد علي.

- كانت بريطانيا وحليفاتها على اتصال مباشر بجميع العناصر الناقمة على الحكم المصري وعلى رأسهم الدروز. وفي مطلع عام 1840 حين كانت الأزمة الدولية في أوجها، ظهر في لبنان وسوريا عدد من العملاء الأوروبيين مهمتهم إثارة الخواطر ضد المصريين. وقبل أن يستفيق بشير الثاني وابراهيم باشا على حقيقة الأمر كانت البلاد كلها في ثورة.

- لعبت القوى الخارجية دوراً خطيراً في إثارة حركة التمرد التي وقعت في لبنان سنة 1840. وكانت حركة التمرد وقادتها على صلة حميمة بالعملاء البريطانيين وسواهم من الأوروبيين. ولم يبق على بشير الثاني الا الاعتماد الكلي على تأييد المصريين. وفي الوقت نفسه كان الباب العالي وبريطانيا يمدان العصاة بالتشجيع وبالسلاح، فقد كانت الفرصة سائحة للعثمانيين لتقويض دعائم الامارة اللبنانية. وهكذا فعلت روسيا والنمسا، الأولى لتوطيد مكانتها كحامية للروم الأرثوذكس، والثانية للحلول مكان فرنسا كحامية للطوائف الكاثوليكية في لبنان.
وعندما استطاع ابراهيم باشا القضاء على الثورة أخذت البوارج الحربية الريطانية والنمساوية تتوافد إلى شواطئ بيروت في أوائل شهر آب مهددة بالتدخل. وكان عملاء الدول الحليفة قد استأنفوا نشاطهم في لبنان. وعندما رفض قائد القوات المصرية تسليم بيروت قصفت البوارج الحليفة بيروت بالمدافع. وفي الوقت نفسه كانت قوات عثمانية وبريطانية ونمساوية قد نزلت في خليج جونية فلم يجد ابراهيم باشا بدأ من سحب قواته من البلاد وتبعه بشير الثاني الذي غادر بيروت على بارجة بريطانية إلى مالطا.

- بإنتهاء حكم بشير الثاني نشطت قوى خارجية لبذر التفرقة من جديد. ففي عهد بشير الثالث الضعيف والذي جاء به الانكليز، بُعثت النعرات الكامنة واشتد التوتر الاجتماعي والطائفي إلى حد الأزمة. وعاد زعماء الدروز الاقطاعيون وطالبوا بالحقوق والامتيازات التي خسروها. لكن الأمير الجديد لم يستجب لهذه المطالب مستنداً إلى دعم البريطانيين. واضمر الفرنسيون العطف على الناقمين فوقعت البلاد في فوضى مع المطالبة برحيل الأمير بشير الثالث.

- في أوائل آب سنة 1841 وقعت معركة طائفية بين دير القمر وبعقلين. ثم تتالت الأحداث على مدى عشرين سنة من الصراع كادت أن تودي بالبلاد إلى الخراب التام.

- سنة 1842 غادر بشير الثالث لبنان وانتهى حكم الشهابيين وبالتالي حكم الامارة النصرانية في لبنان، وكان ذلك فوزاً باهراً للسياسة العثمانية ذلك ان وحدة الصف بين الموارنة والدروز لم تعد في حيز الوجود. وعُين عمر باشا (النمساوي) حاكماً على الجبل. رفض النصارى الاعتراف به فيما رحب الدروز بالوضع الإداري الجديد. ولم يكن هؤلاء يدركون أن الضربة التي نزلت بالنصارى ستسيء إليهم أيضاً في نهاية الأمر.

تعاقبت الأحداث بين 1842 و 1858. لن أدخل في سردها الممل ولا في تعداد الاتفاقات المرحلية التي لم تنجح ومنها إنشاء قائمقاميتين واحدة للموارنة والثانية للدروز تفصُل بينهما طريق الشام مع صعوبات معالجة وضع السكان الدروز داخل قائمقامية الموارنة، والسكان الموارنة داخل قائمقامية الدروز. وظهر نهج الحماية القنصلية في لبنان فكانت فرنسا حامية الموارنة، وروسيا حامية للروم الأرثوذكس، والنمسا حامية للكاثوليك. ولما فشلت بريطانيا في تعزيز علاقتها مع الموازنة حولت اهتمامها إلى الدروز.

- بين 1858 و 1860 بلغ الاضطراب ذروته وساد العنف جميع أنحاء البلاد. ففي كسروان ثار الفلاحون الموارنة في وجه المشايخ، وقام الدروز في محاولة أخيرة لاستعادة السيطرة على البلاد فهاجموا جيرانهم النصارى في الشوف والبقاع ووادي التيم. وفي الحالتين كان ذلك جيشاناً داخلياً في أساسه، ناتجاً عن توتر طائفي واجتماعي تفاقم عبر السنين. وفي الخارج، التنافس بين بريطانيا وفرنسا وسواهما من الدول ذات المصالح في لبنان بالإضافة إلى تحيز الوالي خورشيد باشا للدروز. كل هذه العوامل تكاتفت على رسم الاتجاه الذي اتخذته الاضطرابات التي عصفت بلبنان منذ ظهور بوادر القلق الاول بين مشايخ وفلاحي كسروان في خريف 1857 إلى حين تسوية الأزمة في 1861. واستمرت الأمور تسير من سيء إلى أسوأ وبلغت ذروتها سنة 1860. ولن اعدد هنا أيضاً عدد المرات التي وعد فيها العثمانيون بحماية النصارى دون الوفاء بوعودهم كما حصل في راشيا وفي بعبدا وفي دير القمر وفي غيرها. مما أدى إلى مقتل أكثر من عشرة آلاف شخص وإلى تهجير أكثر من مئة ألف. وهي أرقام كبيرة بالنسبة لعدد السكان في ذلك الحين.

في 6 تموز 1860 دعا خورشيد باشا زعماء النصارى والدروز إلى بيروت وعرض عليهم مقترحاته لإيقاف القتال فقبلوها على الفور واتفق الجانبان على نسيان الماضي. ودُعي خورشيد باشا إلى القبض على زمام الأمور وتوطيد الأمن والنظام والعدل.

في هذه الأثناء كانت أخبار مذابح النصارى قد وصلت مسامع أوروبا، فأثارت هناك الإستياء العام, وطالب الرأي العام في فرنسا، كما في غيرها من الدول الأوروبية، بالتدخل على الفور حين أعلن خورشيد باشا ان الجانبين المتحاربين في لبنان قد اتفقا على الصلح ففقدت الدول عذرها في التدخل.

- بدا ان الأزمة اللبنانية قد سويت، إلى أن وقعت اضطرابات جديدة داخل سوريا. ففي 9 تموز 1860، أي بعد ثلاثة أيام من توقيع ميثاق الصلح بين الدروز والنصارى في لبنان، انقض عوام المسلمين في دمشق، فجأة، على حي النصارى وقتلوا عدداً كبيراً منهم. ولم يحاول والي دمشق ايقاف هذه المجزرة .

وصل نبأ المجزرة إلى أوروبا فأمرت الحكومة الفرنسية على الفور بإرسال 7000 جندي إلى بيروت بحجة مساعدة الباب العالي على إعادة النظام. وفي 16 آب نزلت الساحل أولى الفرق العسكرية الفرنسية وخيمت في حرج الصنوبر في ضاحية بيروت. وإذ توقع الباب العالي تدخلاً أوروبياً مسلحاً، أوفد وزير الخارجية فؤاد باشا إلى سوريا مزوداً بسلطة كاملة لتسوية الأمر في دمشق وفي جبل لبنان.

وصل فؤاد باشا إلى بيروت في 17 تموز وكان أمامه شهر لتسوية الأمور في سوريا قبل نزول القوات الفرنسية. فسارع إلى دمشق وعمد إلى إنزال العقاب الصارم بمثيري الاضطراب. فحاكم وامر باعدام 111 عسكرياً من مختلف الرتب رمياً بالرصاص كما أمر بتعليق والي دمشق أحمد باشا وخمسين مأموراً آخرين على أعواد المشانق. وأنزل بالمآت من الدمشقيين أحكاماً تتراوح بين الاعدام والسجن والنفي. وهكذا خيم على دمشق جو من الهدوء. وفي 11 أيلول عاد فؤاد باشا إلى بيروت لإيجاد تسوية مع الحامية الفرنسية التي لم يترك لها مجالاً لتدخلها العسكري بعد انتفاء الأسباب.

ولربما كان في نية فؤاد باشا أن يفعل بكبار مثيري الشغب في لبنان ما فعله بأمثالهم في دمشق. فأمر باعتقال خورشيد باشا وكبار ضباطه ومعاونيه وكلف لجنة خاصة من النصارى أمر تزويده بقائمة تحتوي أسماء كبار المعتدين الدروز. فسجلت اللجنة 4600 اسماً من الدروز. لكن فؤاد باشا وجد العدد ضخماً جداً فأعيد النظر في القائمة وحُصر الجرم بـ 1200 درزي أُصدرت الأوامر باعتقالهم على الفور. ثم تألفت محكمة خاصة في المختارة لمحاكمتهم. لكن احداً، حتى اعضاء اللجنة الخاصة من النصارى لم تمثل أمام المحكمة للإدلاء بشهادته. وهكذا تعذر إجراء محاكمة صحيحة فأُطلق سراح معظم المتهمين. ونُفي 245 إلى طرابلس الغرب. ثم عادوا إلى لبنان بعد أن استتب الأمن.

أما على الصعيد السياسي: تألفت في بيروت، مطلع الخريف، لجنة دولية من بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا برئاسة فؤاد باشا للنظر في إعادة تنظيم لبنان. وبعد ثمانية اشهر من النقاش توصلت اللجنة إلى الاتفاق على نظام عُرف بالنظام الأساسي Réglement organique وأصبح لبنان سنجقاً عثمانياً له استقلاله الداخلي على رأسه متصرف مسيحي يعينه الباب العالي ويكون عثمانياً من غير اللبنانيين وان توافق على تعيينه الدول الست.

وهكذا ادت عشرون سنة من الحرب الأهلية والخراب والدمار والقتل والتشريد بين اللبنانيين إلى فقدانهم استقلالهم، وإلى تقرير مصيرهم من قبل لجنة من ست دول خارجية دون أن يكون أحد من اللبنانيين من بين أعضاءها، وإلى الخضوع لحاكم عثماني من غير اللبنانيين ليس لهم أي رأي في تعيينه.

- ثم نَعم اللبنانيون في عهد المتصرفية (1861 – 1915) بفترة 55 سنة من الهدوء، وذلك على الرغم من عدم رضى الموارنة عن الحكم، واستمرار الخلافات فيما بينهم. ومع الإشارة إلى أن الوصول إلى هذا الهدوء تتطلب نفي يوسف بك كرم إلى خارج لبنان.

لقد تميزت فترة المتصرفية بنمو ثقافي واقتصادي وتطور اجتماعي كان لها اثر في معظم ما ميز لبنان عن سواه في الشرق الأدنى حيث كان لبنان من رواد عصر النهضة ان لم نقل انه كان رائدها.

- إن من يستعرض أحداث القرن التاسع عشر يتساءل إذا كان اللبنانيون قد تعلموا شيئاً من عبرها؟ أنا أقول لا مع الأسف. فالأحداث التي نعيش منذ سنة 1975 لا تختلف كثيراً في جوهرها عن أحداث القرن التاسع عشر وان اختلفت بعض الأسماء والدول كإنتهاء الحكم العثماني ووجود اسرائيل والقضية الفلسطينية وظهور قوى اقليمية جديدة في القرن العشرين. فلو أخذنا على سبيل المثال المراسلات الدبلوماسية سنة 1860 بين قنصل فرنسا في بيروت ووزارة خارجيته في باريس واستبدلنا، بالنسبة للدول الخارجية، تركيا بسوريا، والنمسا بالولايات المتحدة الأميركية علماً بأن فرنسا وبريطانيا وروسيا لا تزال هي نفسها، واستبدلنا داوود باشا بالياس سركيس، ويوسف بك كرم بكميل شمعون، لخُيل إلى من يقرأ هذه الرسائل بأنها كُتبت سنة 1976 وليس سنة 1860.

وأترك لكم المقارنة:

- بين بداية أحداث 1840 بين دير القمر وبعقلين وبوسطة عين الرمانة 1975،
- وبين اسطنبول ودمشق،
- وبين بيت الدين مركز المتصرف وعنجر،
- وبين النظام الأساسي 1861 واتفاق الطائف 1989،
- وبين رفض يوسف بك كرم للنظام الأساسي ومقاومته له ونفي يوسف بك كرم إلى خارج لبنان وبين معارضة العماد ميشال عون لاتفاق الطائف ومقاومته له ونفي العمال ميشال عون خارج لبنان،
- وبين رفض قسم كبير من الموارنة لحكم المتصرفية ومقاطعة الموارنة انتخابات 1992،

ولن أزيد.

- سنة 1976 التقيت الدكتور كمال الصليبي وسألته مازحاً: هل ستدوم حربنا عشرين سنة كما حصل في القرن التاسع عشر. فأجابني بكل جدية وهدوء اعتقد ذلك. فاستهجنت الجواب المتشائم في حينه. ولكنني وجدت فيما بعد أنه كان مبالغاً في التفاؤل. ففي القرن التاسع عشر، وبعد عشرين سنة من الحروب والقلاقل وُجد من فرض على اللبنانيين التعقل والهدوء. أما الآن، وبعد أربعين سنة من الحروب والقلاقل لم نعقل نحن، ولم يتيسر لنا من يفرض علينا التعقل.